

Distr.: General
27 March 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٧

٣٠ أيار/مايو - ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نيويورك

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٦

موجز

يقدم مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٦ إلى المجلس التنفيذي، وفقاً للقرار ١٧/٢٠١٦ بشأن سياسة التقييم الجديدة، الذي اتخذته المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦. ويعرض هذا التقرير حالة المبادرات الرئيسية خلال عام ٢٠١٦ وينظر في التقدم المحرز حتى تاريخه في تطبيق مبادئ التقييم المتعلقة بالاستقلالية والمصداقية والجدوى، المرتبطة بالطابع المهني لمكتب التقييم المستقل.

عناصر لاتخاذ قرار

لعل المجلس التنفيذي يود أن: (أ) يحيط علماً بهذا الموجز والتقرير السنوي؛ و (ب) يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معالجة المسائل المطروحة؛ و (ج) يوافق على ميزانية وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-05089X (A)



المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - سياسة التقييم الجديدة، وأحكامها الأساسية، والتقدم المحرز حتى تاريخه
٤	ثالثاً - الأفكار المتصلة بالهيكل الأساسية اللازمة لدعم سياسة التقييم
٥	رابعاً - التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠١٦: المواضيع/المؤسسية المستقلة
	خامساً - التقييمات المستقلة للبرامج القطرية في عام ٢٠١٦ واستعراض تغطيتها منذ عام ٢٠١٢ والتقدم
١٢	صوب التغطية الكاملة بحلول عام ٢٠١٩
	سادساً - التعلم والتكيف: استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييمات المستقلة - تحسين العمليات
١٣	وشفافية التقييمات وردود الإدارة
	سابعاً - مكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وظيفة أمانة فريق الأمم المتحدة المعني
١٤	بالتقييم والمنجزات الرئيسية المحققة نتيجة اضطلاع المكتب بوظيفة نائب رئيس الفريق ...
	ثامناً - مكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأطر العالمية لتعزيز الخبرة في مجال
١٥	التقييم
١٧	تاسعاً - دعم بناء وظيفة التقييم اللامركزي للبرنامج الإنمائي
٢١	عاشراً - العمل مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة
٢٣	حادي عشر - تنظيم المكتب وهيكله وتوجهه العام
٢٤	ثاني عشر - ميزانية وخطط المكتب لعام ٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - يعرض التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٦ حالة المبادرات الرئيسية خلال عام ٢٠١٦ وينظر في التقدم المحرز حتى تاريخه في تطبيق مبادئ التقييم المتعلقة بالاستقلالية والمصادقية والجدوى، المرتبطة بالطابع المهني لمكتب التقييم المستقل، من خلال التحول الذي طرأ على نموذج التقييم المتبع في البرنامج الإنمائي من "عقود التقييم" "إلى سلوك التقييم"، والذي حدث منذ عام ٢٠١٢.

٢ - وقد تطلب تنفيذ هذا النموذج تغييرات في الاستراتيجيات والعمليات على مستويات متعددة، ومن أهمها ما يلي: إنشاء الفريق الاستشاري الدولي المعني بالتقييم في عام ٢٠١٤ واللجنة الاستشارية للمراجعة والتقييم في عام ٢٠١٦ كبند من بنود السياسة الجديدة؛ وإدماج قواعد ومعايير الأمم المتحدة المنقحة في عام ٢٠١٦؛ واعتماد ميزانية مخصصة للتقييم. وبفضل نموذج السلوك المهني، سعى المكتب إلى زيادة التعاون مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة طوال عملية التقييم، سعياً إلى زيادة شفافية التقييم والمساءلة والتعلم.

٣ - ويقدم التقرير أيضاً نظرة تطلعية في كل مجال من المجالات، نظراً لكون عملية الإصلاح في الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل تشكل جهداً مستمراً. وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام المعين حديثاً، في خطابه أمام الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شدد على ضرورة التركيز مجدداً على أهمية التقييم كأداة للمساءلة، مع الحاجة إلى "آليات للتقييم فعالة ومستقلة" على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ويقتضي هيكل عملية التقييم في البرنامج الإنمائي من مكتب التقييم المستقل تقديم تقرير عن أعمال المكتب نفسه، وقيم أعمال التقييم المضطلع بها على المستوى اللامركزي، بوصفه القيم على سياسة التقييم ضمن التزاماته أمام المجلس.

ثانياً - سياسة التقييم الجديدة وأحكامها الأساسية والتقدم المحرز حتى تاريخه

٤ - أقر المجلس التنفيذي في قراره ١٧/٢٠١٦ سياسة التقييم الجديدة بعد عامين من الاستعراض والمناقشة. وسعت سياسة التقييم الموضوعية عام ٢٠١٦ إلى تحسين وظيفة التقييم من خلال وضع مبادئ للتقييم، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المتصلة بهذه الوظيفة، والربط بوضوح بينها وبين قواعد ومعايير التقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأرسيت السياسة على أساس أهمية التقييم المستقل كمدخل في عملية صنع القرار، ونصت على الاستقلالية التنفيذية لمكتب التقييم المستقل داخل البرنامج الإنمائي. وتورد السياسة

أيضا بالتفصيل طريقة إجراء التقييمات التي تُجرى بتكليف من وحدات البرامج والسياسات التابعة للبرنامج الإنمائي وكذلك التي يضطلع بها برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وهي تحدد وتوجه التقييمات المستقلة على جميع المستويات لضمان أن تتسم بالمساءلة وأن يكون من الممكن التعلم منها.

٥ - ومن الأمور الملحوظة في السياسة الجديدة المعايير الواضحة لتخصيص الموارد المالية للتقييم، من خلال تخصيص واحد في المائة من مجموع موارد الميزانية (الأساسية) وغيرها من الموارد (غير الأساسية) من أجل التقييم، مع تخصيص حد أدنى قدره ٠,٢ في المائة لأعمال مكتب التقييم المستقل. وفي عام ٢٠١٦، بلغت نفقات المكتب ٨,٤٩ ملايين دولار، وهي تقل بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار عن نسبة ٠,٢٠ من الميزانية المخصصة.

ثالثا - الأفكار المتصلة بالهيكل الأساسية اللازمة لدعم سياسة التقييم

اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم

٦ - في إطار سياسة التقييم الجديدة، تم توسيع نطاق مهام اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي ليشمل مهام الرقابة على التقييم. وتم تغيير اسم اللجنة ليصبح اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وغدا أعضاؤها يقدمون المشورة إلى مدير البرنامج الإنمائي ومدير مكتب التقييم المستقل في سياق أدائهما لمسؤولياتهما فيما يتصل بوظيفة التقييم على النحو المنصوص عليه في سياسة التقييم لعام ٢٠١٦. وفي الاجتماع الأول الذي عقده اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عيّنت خبيرين مشهودا لهما بالمكانة والخبرة في مجال التقييم على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى الإرشادات التي يقدمها العضوان الجديان بشأن جوانب محددة من سياسة وممارسات التقييم، فإنهما يقدمان منظورا تقييميا في استعراضهما لعمل مكتب التقييم المستقل، ويساهمان في ما تضطلع به اللجنة من مسائل أخرى متصلة بالرقابة. وساعدت إعادة تشكيل اللجنة أيضا في المواءمة بين وظيفة التقييم ومراجعة الحسابات والأخلاقيات، الأمر الذي عزز أوجه التآزر بين المكاتب المعنية بالرقابة التابعة للبرنامج الإنمائي.

٧ - وتضطلع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم الآن بكفالة تنفيذ سياسة التقييم الجديدة والامتثال لها، بما في ذلك تعيين وأداء مدير مكتب التقييم المستقل، وإقرار وتنفيذ خطة العمل والميزانيات المتعددة السنوات للمكتب. واتسمت الاجتماعات التي عقدها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم في عام ٢٠١٦ بدرجة عالية من الإنتاجية ومنحت توجيهها قويا لكل من اللجنة والمكتب.

الفريق الاستشاري الدولي المعني بالتقييم

٨ - ترسخ سياسة التقييم الجديدة دور وهيكل الفريق الاستشاري الدولي المعني بالتقييم بعد ما قدمه من دعم لسنوات عديدة إلى مكتب التقييم المستقل. ويضم الفريق الآن ١١ عضواً، مما يتيح تمثيل جميع المناطق وضمان التغطية على الصعيد العالمي وتوفير المعارف والرؤية الثاقبة. وفي عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى التوجيهات المنهجية والاستعراض المتخصص لفرادى تقارير التقييم وغير ذلك من المنتجات، قِيم الفريق الأنشطة التي اضطلعت بها اللجان المنشأة حديثاً التابعة لمكتب التقييم المستقل، وساهم في وضع مكتب التقييم المستقل لاستراتيجيته الرامية إلى دعم تنمية قدرات التقييم الوطنية في سياق تحقيق هدف التنمية المستدامة، واستعرض قياس جودة التقييم اللامركزي، وعقد ٣٥ جلسة استشارية مع موظفي مكتب التقييم المستقل خلال تلك السنة.

ميثاق مكتب التقييم المستقل

٩ - بعد اعتماد سياسة التقييم الجديدة لعام ٢٠١٦، وإدخال عدد من التغييرات على نهج التقييم الذي يتبعه مكتب التقييم المستقل وطريقة تقديمه للتقارير إلى المجلس، يقوم المكتب حالياً بصياغة ميثاق لوضع مجموعة من المبادئ والممارسات الواضحة في مجال التعامل مع وحدات عمل البرنامج الإنمائي الخاضعة للتقييمات المستقلة. ويُستفاد في هذه المبادرة من الخبرة المكتسبة في عام ٢٠١٦ من تقييمات البرامج القطرية، التي وجه المكتب فيها مذكرة إلى المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي عند إطلاق عملية التقييم. ويسعى المكتب إلى جعل الميثاق شاملاً في سياق تحديد إطار عملية التقييم المستقل التي ستسهم بروح التعاون والكفاءة والجدوى، بما يتفق تماماً مع سياسة التقييم المنقحة.

رابعاً - التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠١٦:

المواضيعية/المؤسسية المستقلة

١٠ - منذ عام ٢٠١٢، نفذ مكتب التقييم المستقل ١٤ تقييماً مواضيعياً منبثقاً عن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مما وفر منظوراً بالغ الأهمية في فهم الأداء المؤسسي على المستوى العام للسياسات والاستراتيجيات. وتبين المناقشات المصاحبة لهذه التقييمات التي جرت في المجلس التنفيذي والمحافل الأخرى مدى الاهتمام بمستوى تركيزها ومدى الثقة بالمنظمة في ما يتصل بتنفيذ الخطط. وقد أدخل المكتب تحسيناً كبيراً على منهجيات التقييمات المواضيعية بحيث تشمل قدراً أكبر من التعاون مع البرنامج الإنمائي وأصحاب المصلحة، وعينات أكبر حجماً، ومنح الاهتمام اللازم لتيسير الوصول إلى التقارير.

وقد ثبت نجاح الموجزات المزودة بالصور والأشكال وأشرطة الفيديو المصاحبة للتقارير الرئيسية في إيصال النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية إلى مجموعة واسعة من القراء وعزز عملية إقرارها وأثرها العام.

١١ - وفي عام ٢٠١٦، قدم مكتب التقييم المستقل تقييمه بشأن إسهام البرنامج الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام (DP/2016/4) إلى المجلس وأجرى ثلاثة تقييمات مواضيعية، ويقوم حاليا بتقييم مواضيعي آخر، وقدمت جميعها إلى المجلس خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها. وشملت التقييمات المواضيعية الثلاثة تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفساد والتصدي للعوامل المشجعة عليه (DP/2017/4) وتقييم التنمية المراعية للأشخاص ذوي الإعاقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2017/6) والتقييم المشترك مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي بشأن الفعالية المؤسسية للبرنامج الإنمائي. وهذه التقييمات، المقدمة إلى المجلس في وثائق منفردة تتضمن النتائج والاستنتاجات والتوصيات، قد تلقت أيضا ردودا مفصلة من الإدارة.

١٢ - واستمرت التقييمات المواضيعية في عام ٢٠١٦ في استخدام منهجيات متينة وعمليات تشاورية، مع المحافظة على نهج مستقل، وقد شملت التعاون مع ١٣١ مكتبا قطريا، وإجراء مشاورات مع المكاتب الإقليمية واستعراضات للمكاتب الإدارية، وتحليلا توليفيا لأكثر من ١٨٠ تقييما (بما في ذلك عمليات التقييم المستقل للبرامج القطرية التي يضطلع بها مكتب التقييم المستقل)، وتحليلات لعشر دراسات استقصائية مؤسسية أجراها البرنامج الإنمائي، وخمس دراسات استقصائية أجراها مكتب التقييم المستقل، وأكثر من ٩٠٠ مقابلة. ورحب البرنامج الإنمائي بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات وأرفق بذلك الردود التفصيلية للإدارة والإجراءات الرئيسية المزمع اتخاذها لتحسين الدعم المقدم في كل من المجالات المواضيعية. وترد في ما يلي لمحات عامة موجزة عن النتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقارير.

إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد والتصدي للعوامل المشجعة عليه

١٣ - تم الاعتراف على نطاق واسع بأن معالجة الروابط القائمة بين الحوكمة والفساد والتنمية ذات أهمية حاسمة في تحقيق النتائج الإنمائية. ومع إدراك ما للفساد من أثر سلبي على التنمية في كثير من البلدان، وضرورة قيام البرنامج الإنمائي بتضمين عمله في مجال الحوكمة والتنمية استراتيجية للتصدي للفساد وتحقيق المساءلة والشفافية، أجرى مكتب التقييم المستقل تقييما لما يقدمه البرنامج الإنمائي من دعم لمكافحة الفساد والتصدي للعوامل المشجعة عليه (DP/2017/4). وشمل هذا التقييم قياس مدى إسهام البرنامج الإنمائي في هذا المجال خلال

الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، التي تغطي فترة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والخطة الاستراتيجية الحالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

١٤ - وجمعت عملية تقييم مكافحة الفساد بيانات من ٦٥ مكتباً قطرياً، ومن مشاورات مع المكاتب الإقليمية ودراسات حالات فردية، وتضمنت كذلك تحليلاً توليفياً لما مجموعه ١١٠ تقييمات و ٦٥ برنامجاً قطرياً وتم دعمها بما مجموعه ٣٥٠ مقابلة مع جهات إنمائية فاعلة.

١٥ - وخلص التقييم إلى أن أطر البرامج المؤسسية للبرنامج الإنمائي تعتبر مكافحة الفساد عنصراً أساسياً في التسريع بتحقيق النتائج في مجال التنمية المستدامة. وفي حين حظيت بمبادرات مكافحة الفساد بدعم البرنامج الإنمائي، ركز بقدر أكبر على التصدي للعوامل المشجعة عليه، وخاصة على إخضاع جانب الطلب للمساءلة. واكتسب البرنامج الإنمائي مكانة فريدة في دعم الجهود الرامية إلى التصدي للعوامل المشجعة على الفساد وتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الفساد. وبفضل التطبيق المتزامن لمبادرات مكافحة الفساد ومبادرات كفاءة المساءلة استطاع البرنامج الإنمائي العمل على مستويات متعددة.

١٦ - وقد ثبت أن أنشطة مكافحة الفساد القائمة بذاتها التي تضطلع بها وكالات مكافحة الفساد ذات تأثير محدود على مكافحة الفساد. وخلص التقييم إلى أنه على الرغم من أن إسهامات البرنامج الإنمائي كانت هامة في تعزيز السياسات والقدرات المتعلقة بمكافحة الفساد، فإن نتائجها الفعلية توقفت على زيادة القدرات في مجال الحوكمة. وقد أدت نظم وعمليات الحوكمة الآخذة في التطور وعدم كفاية القدرات القضائية إلى تقليل أثر مبادرات مكافحة الفساد. وفي غياب عمليات وقدرات المساءلة الرئيسية للإدارة العامة، فلن تستطيع حتى مؤسسات الإنفاذ القوية لمكافحة الفساد أن تفعل إلا القليل للتصدي للفساد.

١٧ - ويؤكد التقييم من جديد أن معالجة الروابط القائمة بين الحوكمة والفساد والتنمية أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإنمائية. ورغم أن الحوكمة لا تشكل جزءاً مباشراً من أهداف التنمية المستدامة، فقد بذلت البلدان والمنظمات الإنمائية الدولية الجهود لتحسين الحوكمة من خلال مختلف أشكال الإصلاحات والحد من إساءة استخدام الوظائف والموارد العامة المخصصة للتنمية. وقد حققت هذه الجهود درجات متفاوتة من النجاح في الحد من الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية. وأدى عدم وجود تآزر بين برامج الحوكمة ومبادرات التنمية/مكافحة الفساد الأخرى إلى الحد من النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي عموماً.

١٨ - ويوصي التقييم بأنه ينبغي للبرنامج الإنمائي، من أجل تعزيز إسهامات البرنامج الإنمائي في معالجة الروابط القائمة بين التنمية والفساد، أن يضع استراتيجية لمكافحة الفساد تربط بصورة أوضح بين هذه الجهود والبرامج المتعلقة بالحوكمة والتنمية التي يضطلع بها البرنامج

الإثمائي وما يقدمه إلى البلدان من دعم في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبرنامج الإثمائي بذل مزيد من الجهود من أجل استخدام مجالات البرامج الإثمائية كمنافذ لمواصلة تعزيز التدابير القطاعية لمكافحة الفساد وكفالة المساءلة؛ وينبغي أن تُستهل هذه الجهود في إطار دورة البرنامج الحالية. وشدد التقييم على أنه ينبغي في جميع الجهود المبذولة لدعم مكافحة الفساد على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري معالجة الجوانب الجنسانية، بما أنها لا تزال تشكل نقطة ضعف في سياق الدعم الذي يقدمه البرنامج الإثمائي.

١٩ - وبالنظر إلى الإسهام الكبير الذي قدمه البرنامج الإثمائي لتعزيز إخضاع جانب الطلب للمساءلة على الصعيدين الوطني والمحلي، ينبغي للبرنامج أن يزيد من دعمه للمبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز إخضاع جانب الطلب للمساءلة، ولا سيما المبادرات المتصلة بإمكانية الوصول إلى المعلومات والمساءلة الاجتماعية. ويوصي التقييم بأن ينظر البرنامج الإثمائي في إيلاء الأولوية لدعم عمليات تقييم وقياس المخاطر القائمة في مجالي مكافحة الفساد والحوكمة.

التنمية المراعية للأشخاص ذوي الإعاقة في البرنامج الإثمائي

٢٠ - في عام ٢٠٠٦، كرست الجمعية العامة في القرار ١٠٦/٦١ بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التزاما عالميا بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بها. وهذا الالتزام يضع على عاتق المنظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإثمائي، مهمة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو متسق وكاف ومنهجي في عملها. واستعرض التقييم عمل البرنامج الإثمائي في مجال التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في الفترة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٦، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والفترة الممتدة من دخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ. وفي سياق عملية التقييم، أجريت دراسة استقصائية لجميع البرامج القطرية البالغ عددها ١٣٢ برنامجا بهدف تحديد مدى عمل البرنامج الإثمائي في مجال التنمية المراعية لمسائل الإعاقة؛ ونتيجة لذلك، وضعت حافظة شاملة لبرامج ومشاريع البرنامج الإثمائي المراعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد دعمت هذه العملية بـ ١١ زيارة للمكاتب القطرية و ٣٣٥ مقابلة.

٢١ - وخلص التقييم إلى أن البرنامج الإثمائي مناسب استراتيجيا لدعم جهود الحكومات الشريكة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ووجد أيضا أن البرنامج الإثمائي دعم على نحو فعال العمل في مجال الإعاقة حيثما توافرت ملكية وقيادة وطنيتان واضحتان بشأن المسألة. بيد أن البرنامج الإثمائي لا يعتبر على نطاق واسع نصيرا رئيسيا للتنمية المراعية للأشخاص ذوي الإعاقة أو مقدما رئيسيا للمساعدة التقنية في هذا المجال، ولم يستغل البرنامج الإثمائي بشكل كامل دوره كجهة داعية موثوق بها، ووسيط لتوفير المعارف،

ومستشار فني، وميسر للحوار بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعماً للاتفاقية، مما يجد من تأثيره المحتمل.

٢٢ - وفيما يتعلق بالثقافة والإجراءات الداخلية للبرنامج الإنمائي، وجد التقييم أيضاً أنه ينبغي للبرنامج أن يكون أكثر مؤاتة للأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم اتخاذ البرنامج بعض الخطوات الإيجابية، من قبيل صياغة استراتيجية بشأن التنوع والشمول، فقد كان اهتمامه بتنفيذ هذه الاستراتيجية متقطعاً وغير فعال. وتمثل شروط التوظيف والتعيين والعمل عقبات أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، ولم يتخذ البرنامج الإنمائي الخطوات اللازمة لكفالة تيسير الوصول إلى مرافقه.

٢٣ - ويوصي التقييم بمنح المزيد من الأهمية للتنمية المراعية للأشخاص ذوي الإعاقة في الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تمسحاً مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز شراكة الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الحسنة التصميم والتنفيذ، كما ينبغي تعبئة موارد إضافية من أجلها. وينبغي للبرنامج الإنمائي تنقيح استراتيجيته الخاصة بالتنوع والشمول لتوضيح أن المنظمة ستقدم الدعم الكافي للموظفين ذوي الإعاقة في جميع مراحل سلسلة العمالة الكاملة، ومن خلال توفير موارد مالية كافية لتهيئة مكان العمل. ويوصي التقييم كذلك بأن يقوم البرنامج الإنمائي باستعراض حالة مبادئه وتحديد الحواجز القائمة أمام إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. بما يشمل خطوات عملية لإزالتها، وتحديد الأطر والمهل الزمنية اللازمة لتيسير الوصول إلى جميع مبادئه.

التقييم المشترك للفعالية المؤسسية للبرنامج الإنمائي

٢٤ - في عام ٢٠١٦، اتخذ مكتب التقييم المستقل خطوة هامة لتعزيز أعمال التقييم المشتركة التي يضطلع بها من خلال أول شراكة أقامها في مجال التقييم مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي - وهي الأولى في ما يؤمل أن يشكل نهجاً وشراكات تعاونية عديدة مع ذلك المكتب في المستقبل. وقدّر التقييم مدى مساهمة التدابير السياسية والتنظيمية، بما في ذلك عملية إعادة الهيكلة المرتبطة بها، في تعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ برامج عالية الجودة وتحسين الفعالية المؤسسية أو مدى قدرتها على تحقيق ذلك. وشمل التقييم الأنشطة ذات الصلة التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، مع التركيز على المبادرات المتخذة دعماً للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك عملية وتدابير إعادة الهيكلة المرتبطة بها، والتي تهدف جميعها إلى دعم المكاتب القطرية في تنفيذ برامج عالية الجودة.

٢٥ - واستند التقييم إلى مشاورات أجريت مع أكثر من ٥٠ من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، وإلى ٧٣ تحليلاً تولى فيها، و ٢٣١ مقابلة أجريت مع أفرقة مناقشة وأفراد. وبالنظر إلى أن تنفيذ بعض الإصلاحات التي اعتمدها البرنامج الإنمائي لا يزال في مراحله الأولى، فإن التقييم يعتبر بأنه قد يكون من المبكر تحديد جميع النتائج بالكامل، ومن ثم يهدف إلى الإسهام في تعزيز التعلم على صعيد المنظمة من خلال تحديد الفرص المتاحة للتحسين.

٢٦ - وتشير النتائج الرئيسية إلى أن برامج البرنامج الإنمائي قد أظهرت تحسناً في المواءمة مع أولويات الخطة الاستراتيجية وفي تنفيذ لأهداف التنمية المستدامة، ولكنها لم تعكس في معظمها الميزة النسبية الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. وقد ساهمت التغييرات الناجمة عن إعادة هيكلة المنظمة الرامية إلى تعزيز الوجود الإقليمي وتوحيد المهام المتعلقة بالسياسة العامة، في تقسيم أوضح للأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة، ولكنها حققت ذلك بدرجات متفاوتة عبر المناطق المختلفة. غير أن استدامة هذه التغييرات غير مؤكدة، نظراً لنقص الموارد المخصصة لتعيين الموظفين في المراكز الإقليمية ولتمكين المكاتب القطرية من دفع تكاليف الخدمات الإقليمية.

٢٧ - ولا تزال الإدارة القائمة على النتائج تميل أكثر إلى اتباع ممارسات تركز على الامتثال من أجل الوفاء بمقتضيات الإبلاغ، ولا تركز إلا قليلاً على التعلم من الأدلة تعزيزاً لمساهمة إدارة المعارف في صنع القرار، وتحسين الأداء والفعالية من خلال تخصيص الأموال لأهداف محددة. ومن أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القائمة على تحقيق النتائج بصورة فعالة، ما زال يتعين على البرنامج الإنمائي إيجاد توازن بين الامتثال لمقتضيات الإبلاغ، من جهة، والتعلم من أجل تحسين النتائج والفعالية المؤسسية، من جهة أخرى.

٢٨ - وخلص التقييم إلى أن هناك بؤر تحسن في مستوى جودة البرامج، وأن التدابير التنظيمية، من قبيل الاستعراض الهيكلي، قد أوضحت تقاسم بعض الأدوار والمسؤوليات بين المستوى الإقليمي والمقر. إلا أنه لا يمكن الاستنتاج بأن التدابير المنفذة حالياً لها آثار ملموسة ومستدامة كبيرة على جودة البرامج أو على احتمالات تحقيق النجاح. إن البرنامج الإنمائي في خضم عملية تغيير، وقد تتعرض استدامة التدابير الرامية إلى زيادة الفعالية المؤسسية من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية وبرنامجية جديدة للخطر بسبب النقص في الموارد وفي نماذج التمويل المستدامة. ودون مزيد من الجهود والاستثمار الموجه لتعزيز القدرات، فمن غير المرجح أن يكون البرنامج الإنمائي قادراً على تنفيذ التدابير البرنامجية والتنظيمية تنفيذاً تاماً، وتعزيز جودة البرامج بشكل كبير، وتحسين الفعالية المؤسسية بطريقة مستدامة.

٢٩ - وأوصى التقييم بأن تكفل المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي مراعاة إدراج المزايا النسبية والقيمة المضافة للمنظمة على نحو كاف في البرامج. وينبغي أن يكفل البرنامج الإنمائي الفهم الكامل لمفهوم نظرية التغيير وممارسته بشكل كاف خلال عملية البرمجة. كما ينبغي للبرنامج الإنمائي تقييم تكاليف تنفيذ النظام الجديد لضمان جودة البرامج والمشاريع بهدف تحديد ما إذا كان من الممكن الوفاء بصورة مستدامة بالاحتياجات من الموارد وكيفية تحقيق ذلك. واستنادا إلى الميزانية المتاحة، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد عناصر الجودة التي ينبغي للمكاتب القطرية التقييد بها تماما؛ وأن يعيد تقييم الاستدامة المالية لمراكز الخدمات الإقليمية/المحاور الإقليمية؛ وأن يزيد من تنمية الخبرة الإدارية القائمة على تحقيق النتائج، مع زيادة التركيز على التعلم من أجل تعزيز الفعالية، مما يفضي إلى تحويل التركيز من إثبات تحقيق النتائج إلى تحسين النتائج. وينبغي لقيادة البرنامج الإنمائي منح الأولوية للاستثمار في إدارة المعارف.

التقييم الجاري للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرامجه العالمي وبرامجه الإقليمية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤

٣٠ - يضطلع مكتب التقييم المستقل حاليا بتقييم للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرامجه العالمي وبرامجه الإقليمية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤، وهي عملية بدأت في عام ٢٠١٦ ومن المقرر الانتهاء منها في عام ٢٠١٧. ويشكل هذا التقييم جزءا من الخطة المتوسطة الأجل للمكتب (DP/2014/5) التي أقرها المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويهدف التقييم إلى تقدير مدى مساهمة البرمجة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي في تحقيق النتائج الإنمائية المرجوة للخطة الاستراتيجية، وإلى النظر في الآليات المؤسسية التي يستخدمها البرنامج الإنمائي لتيسير عملية البرمجة هذه. ويشمل التقييم جوانب متداخلة، بما في ذلك مساهمة البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣١ - وقّيم مكتب التقييم المستقل الخطة الاستراتيجية السابقة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ في عام ٢٠١٠ عندما استعرض جميع المناطق، ومستويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتنفيذ العام للخطة الاستراتيجية، كلا على حدة. وقد اتبع في تقييم الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ نهجا أكثر تركيزا وسوف يقدم نتيجة لذلك تقريراً واحداً فقط عن التقييم. بيد أن المنهجية ما زالت تقوم على أسس متينة وتتسم بروح التعاون، حيث تجاوز عدد المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمراكز العالمية التي

٣٢ - وسينجز التقييم في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وسيقدم توصيات عملية للبرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي للنظر فيها وإدراجها في الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣٣ - لا تزال التقييمات المستقلة للبرامج القطرية، المعروفة سابقا باسم تقييمات نتائج التنمية للمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، تشكل العمود الفقري لعمل المكتب في دعم المكاتب القطرية في استعراض أعمالها وتوجهها. إن التقييمات المستقلة للبرامج القطرية تحدد وتبين الأدلة التقييمية لمساهمات البرنامج الإنمائي في تحقيق النتائج الإنمائية على الصعيد القطري، وكذلك فعالية استراتيجية البرنامج الإنمائي في تيسير وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق النتائج الإنمائية. وهي تدعم أيضا وضع وثائق البرامج القطرية المقبلة للبرنامج الإنمائي وتعزز مساءلة البرنامج الإنمائي مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمجلس التنفيذي. وهذه التقييمات تدعم أيضا العمل المضطلع به في التقييمات المواضيعية وتستخدم بشكل كبير في ما يضطلع به بحوث وتحليلات.

٣٤ - ومنذ عام ٢٠١٢، أجرى مكتب التقييم المستقل ٤٢ تقييما مستقلا للبرامج القطرية، مقيما تنفيذ النفقات البرنامجية البالغة ٨,٢ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٦، أجرى المكتب ستة تقييمات على الصعيد القطري في الأردن وباكستان وغينيا الاستوائية وقيرغيزستان والكاميرون والمكسيك، مما يشمل نفقات برنامجية للبرنامج الإنمائي بلغت ٦٥٠ مليون دولار. وقدمت التقييمات الستة ٤٠ توصية إلى المكاتب القطرية بشأن كيفية تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان في مجال التنمية، وقامت المكاتب القطرية بالنظر فيها جميعا وقدمت ردودا إدارية مفصلة وشاملة، مما يوضح مدى الأهمية التي تمنحها المكاتب القطرية لعملية التقييم المستقل للبرامج القطرية.

٣٥ - ولا تزال عملية التقييم المستقل للبرامج القطرية تخضع للتغيير والإصلاح لكفالة ملائمتها للبرنامج الإنمائي ولدعم التعلم ووظائف التقييم. وفي السنوات الأخيرة، تم تحديث المبادئ التوجيهية للتقييم المستقل للبرامج القطرية لجعل العملية أكثر مواءمة للخطة الإنمائية العالمية ولدور البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٦، شهدت العملية مزيداً من التحول وتم وضع استراتيجية للانتقال بها من التغطية الجزئية إلى التغطية بنسبة ١٠٠ في المائة للمكاتب القطرية المقرر أن تقدم وثائق جديدة لبرامجها القطرية إلى المجلس. وهذه المبادرة تستجيب لارتفاع سقف توقعات المجلس بأن يضطلع مكتب التقييم المستقل بتغطية أوسع للبرامج القطرية للبرنامج الإنمائي. ونتيجة لذلك، يجري استعراض شامل لعملية التقييم القطرية السابقة، وقد بدأ في عام ٢٠١٦ وسيستمر طوال عام ٢٠١٧، من أجل جعل العملية أقصر وأكثر دقة مع المحافظة على مستوى التفاصيل المطلوب لتلبية الطلب المتزايد على توفير الأرقام في عمليات التقييم.

٣٧ - وعملية التقييم المستقل للبرامج القطرية الجديدة، التي ستنفذ بالكامل في عام ٢٠١٧، ستعكس بشكل أفضل طبيعة التقييمات القطرية في السنوات الأخيرة فضلاً عن تنوع النماذج التي ستستخدم لتكييف التقييمات مع السياقات البرنامجية الشديدة الاختلاف.

سادساً - التعلم والتكيف: استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييمات المستقلة - تحسين العمليات وشفافية التقييمات وردود الإدارة

٣٨ - لقد شدد الأمين العام أنطونيو غوتيريس، بعد أدائه اليمين لدى تعيينه، على أهمية التقييم المستقل باعتباره دعامة المساءلة بالنسبة لجميع منظمات الأمم المتحدة في سياق عملها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الدورات التي عقدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦ وفي العروض التي قدمها مكتب التقييم المستقل إلى المجلس، شارك أعضاء المجلس بنشاط في المداولات والمناقشات التي دارت بشأن التقييم؛ ووجه ٣٤ عضواً أسئلة تفصيلية خلال الدورات الثلاثة التي عقدها المجلس في عام ٢٠١٦. وتتجلى أهمية التقييم بالنسبة للمكاتب القطرية وبالنسبة للبرنامج الإنمائي عموماً في الاستجابة المتزايدة للمنظمة إزاء التقييمات المواضيعية والقطرية، وذلك بقيامها بتعديل برامجها واستراتيجياتها استجابة لنتائج التقييم، وإجرائها مناقشات حادة مع مكتب التقييم المستقل، مما يزيد من تعزيز الشفافية وثقافة التعلم في المنظمة.

٣٩ - وبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، قدم مكتب التقييم المستقل للبرنامج الإنمائي ٩٠ توصية مواضيعية وتلقى ٨٠ رداً من الإدارة على التقييمات المواضيعية. ولوحظ مستوى الاستجابة نفسه من قبل الإدارة بالنسبة لتوصيات التقييمات المستقلة للبرامج القطرية، حيث قامت المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بالرد على جميع التوصيات البالغ عددها ٢٤٤ توصية منذ عام ٢٠١٢ (٤٢ عملية تقييم مستقلة للبرامج القطرية)، بالإضافة إلى الإجراءات الرئيسية التي بلغ عددها ٤٨٢ إجراء والتي ستأخذ استجابة لنتائج التقييمات والتوصيات من

أجل تعزيز البرمجة على الصعيد القطري. ومنذ عام ٢٠١٢، لاحظ مكتب التقييم المستقل استجابة متزايدة شاملة ومفصلة من البرنامج الإنمائي إزاء التقييمات، مما يوضح الأهمية التي يوليها البرنامج للتقييم في تعديلاته البرنامجية.

سابعاً - مكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وظيفة أمانة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والمنجزات الرئيسية المحققة نتيجة اضطلاع المكتب بوظيفة نائب رئيس الفريق

٤٠ - يواصل مكتب التقييم المستقل تقديم الدعم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وهو شبكة طوعية مؤلفة من ٤٧ وحدة مسؤولة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها. وبالإضافة إلى استمرار شغل مدير مكتب التقييم المستقل ووظيفة نائب رئيس الفريق في عام ٢٠١٦، فإن المكتب يستضيف أيضاً في مبانيه أمانة الفريق. وفي عام ٢٠١٦، بلغت المساهمة المالية لمكتب التقييم في تكاليف الموظفين ٢٩٩ ٩٦٥ دولاراً. وتشمل المساهمات المقدمة من المكتب لموظفي الفريق تكاليف منسق تنفيذي برتبة ف-٥ (٢٠ في المائة)، وأخصائي برامج متفرغ برتبة ف-٣ (١٠٠ في المائة)، وأخصائي عمليات برتبة ف-٤ (٥ في المائة)، وأخصائي في تكنولوجيا المعلومات برتبة ف-٣ (٥ في المائة)، ومساهمات أخرى بشأن الموظفين فضلاً عن حيز المكاتب ومصروفات التشغيل.

٤١ - وبين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، شغل مدير مكتب التقييم المستقل ووظيفة نائب رئيس الفريق، وركز على تعزيز مهام التقييم. ويندرج في مجال العمل هذا ناتجان رئيسيان يشملان تحديث قواعد ومعايير التقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم التي كانت قد وضعت في عام ٢٠٠٥، وإطار كفاءات التقييم، الذي نشر لأول مرة في عام ٢٠٠٨. وتم تنقيح القواعد والمعايير المحدثة حتى تعكس اتساع عضوية الفريق ومن أجل الاستجابة لتغير الأولويات والاحتياجات في مجالي التنمية والتقييم، والمسائل التي أثرت خلال السنة الدولية للتقييم في عام ٢٠١٥، فضلاً عن المؤتمر الدولي الرابع المعني بقدرات التقييم الوطنية الذي عقد في عام ٢٠١٥. وتتناول قواعد ومعايير التقييم التابعة للفريق الأطر المؤسسية للتقييم وكيفية إدارة وظيفة التقييم، والكفاءات في مجال التقييم، وكيفية إجراء التقييمات، وجودة عمليات التقييم.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٦، انتخب مدير مكتب التقييم المستقل مجدداً نائباً لرئيس الفريق؛ على أن يكون مسؤولاً هذه المرة عن المبادرات والطلبات الطارئة على نطاق المنظومة

بأكملها. وتشمل مجالات العمل دور التقييم في خطة عام ٢٠٣٠، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وتقييم المساعدة الإنسانية، والثقافة والتقييم، فضلا عن التقييم المستقل على نطاق المنظومة الذي سيتم بموجبه وضع استراتيجية لمشاركة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ثامنا - مكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأطر العالمية لتعزيز الخبرة في مجال التقييم

٤٣ - خلال عام ٢٠١٦، اضطلع مكتب التقييم المستقل بعملية اتصال واسعة النطاق بصانعي السياسات والممارسين. واتسمت هذه السنة بأهمية خاصة بسبب التركيز على تقييم أهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى تناول التحديات ذات الصلة. ومن خلال المشاركة في العديد من المناقشات الدولية، ساهم مكتب التقييم المستقل باستكشاف الحلول المناسبة لتعزيز قدرات التقييم الوطنية على نطاق أوسع وتقييم الأهداف الإنمائية بصورة أكثر تحديدا. وشمل ذلك المشاركة في أسبوع التقييم الذي أقامه مصرف التنمية الأفريقي، وأسبوع التقييم الآسيوي، ومؤتمر رابطة التقييم الأوروبية، والمحافل الدولية، وجهود التقييم الوطنية، والتي أفضت جميعها إلى إقامة الروابط بين الأفكار والسياسات وتحقيق نتائج عملية.

٤٤ - وكان أسبوع التقييم الآسيوي، الذي عقد في شيان، الصين، في عام ٢٠١٦، أول اجتماع من هذا النوع يعقد في آسيا، وقد أتاح تبادل الأفكار بشأن أحدث الأفكار التطبيقية في مجال التقييم. وعقد أسبوع التقييم برعاية مشتركة من وزارة المالية الصينية، ومعهد التمويل والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة التقييم المستقل التابعة لمصرف التنمية الآسيوي. وقد ضمت هذه الفعالية ١٨٠ مشاركا من ٣٥ بلدا، بما في ذلك مشاركة كبيرة من ممثلي الحكومات الآسيوية. وتشكل مشاركة المكتب في هذه الفعالية جزءا من شراكته المتنامية مع إدارة التقييم المستقل التابعة لمصرف التنمية الآسيوي، كما تشكل خطوة من خطوات كثيرة تمكن البرنامج الإنمائي من زيادة التزامه بتنمية قدرات التقييم الوطنية. وتولى مكتب التقييم المستقل قيادة العديد من دورات المؤتمر وشارك فيها مستفيدا من الأفكار الإيجابية التي طرحت في السنة السابقة في مؤتمر بانكوك للتقييم الوطني، وكذلك من التقييمات التي اضطلع بها مكتب التقييم المستقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويندرج في ذلك الدورات التي عقدت بقيادة المكتب - ”الحفاظ على ملائمة السياسة العامة: التقييم من أجل تحسين البرمجة“ و ”خضوع أهداف التنمية المستدامة للتقييم الوطني“ - وعرض بشأن ”إدماج البيانات الضخمة والتحليلات الذكية في عملية تقييم برامج التنمية“.

٤٥ - ودعم أسبوع التقييم الذي أقامه مصرف التنمية الأفريقي تعزيز تقاسم المعارف القائمة على الأدلة وضم أكثر من ١٥٠ مشاركا من الوكالات الحكومية والحكومية الدولية من جميع أنحاء القارة. وأسهم المكتب في المناقشة التي دارت بشأن "الشراكات في مجال التقييم من أجل إنجاح أهداف التنمية المستدامة" وبشأن "معدل التعلم من التقييمات المستقلة". وعرض المكتب أفكارا وردت في تقييماته بشأن معالجة بعض التحديات المواجهة في تقييم أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ في سياقات التنمية والسياقات التالية لانتهااء الصراعات.

٤٦ - وساعد مكتب التقييم المستقل أيضا في تنمية القدرات على الصعيد الوطني من خلال مشاركته في حلقة عمل تقنية عقدت في موسكو بعنوان "إسهامات في إطار الرصد والتقييم للاتحاد الروسي"، نظمها البنك الدولي ووزارة المالية في الاتحاد الروسي.

٤٧ - ودعم مكتب التقييم المستقل مناسبة تفاعلية رفيعة المستوى عقدت في ويلتون بارك في المملكة المتحدة بعنوان "تتبع التقدم الإنمائي المحرز وتقييم الشراكات الإنمائية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥". وكانت هذه المناسبة ثمرة جهد مشترك بين المكتب وشركاء آخرين. وضمت ٦٨ خبيرا في مجال التنمية والتقييم، وأكاديميين، وصانعي قرار من ٢١ بلدا. ووفر منتدى ويلتون بارك حيزا محايدا لمناقشة القضايا وتبادل المعارف واستكشاف الأساليب وإقامة الشراكات. وأسهم المكتب في المناقشة المتعلقة بأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق التنمية.

٤٨ - وفي سياق مواصلة التعاون مع البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية، تناول مكتب التقييم المستقل مسائل تتعلق بالتقييم المستقل والمصادقية. وقد شارك في التدريب السنوي الذي يجريه البرنامج ما يربو على ١٠٠ شخص من الوزارات الحكومية، واللجان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الأبحاث، والوكالات الإنمائية الدولية.

٤٩ - وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنير شركاء التقييم المعروف باسم EVALSDGs، نظم مكتب التقييم المستقل فعالية جانبية في نيويورك في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى - المنبر المركزي للأمم المتحدة من أجل متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة - بعنوان "التقييم: خدمة للإبلاغ الوطني في المستقبل عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة". وأظهرت الفعالية المشتركة مدى مساهمة التقييم في إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المنصفة والشاملة للجميع تمشيا مع الالتزام الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والذي ينص على "عدم تخلف أحد عن الركب"، ولم تكن دليلا على شراكة طيبة فحسب بل حظيت بصدى

عام ومشاركة من قبل طائفة من شركاء الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والحكومات، والأوساط الأكاديمية. كما شارك مكتب التقييم المستقل في حلقة عمل تدريبية إقليمية في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وفي منتدى التقييم الدولي الثاني للدول الناطقة بالفرنسية الذي عقد في المغرب في كانون الأول/ديسمبر وشارك في تنظيمه البرنامج الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

٥٠ - وتم تنسيق هذا الدعم لضمان تواصل الزخم إزاء التقييم وخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك تواصل المناقشات والمداولات بشأن إدراج التقييم وأهداف التنمية المستدامة فيما يستعد المكتب لعقد المؤتمر الدولي الخامس المعني بقدرات التقييم الوطنية في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة.

تاسعا - دعم بناء وظيفة التقييم اللامركزي للبرنامج الإنمائي

٥١ - بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في سياسة التقييم الجديدة ووفقا لتوجيهات المجلس التنفيذي، يشارك مكتب التقييم المستقل في طائفة واسعة من الأنشطة دعما للتقييم اللامركزي. وهذه تشمل تنقيح المبادئ التوجيهية والتدريبات في مجال التقييم والتدريب، وحلقات العمل التشاورية على الصعيد الإقليمي، وممارسة الرقابة على عملية التقييم اللامركزي عن طريق رصد تنفيذ عملية التقييم.

دعم مكتب التقييم المستقل للتقييم اللامركزي

٥٢ - استجابة لطلبات المجلس في أعقاب إجراء استعراض خارجي لسياسة التقييم في عام ٢٠١٤، والذي نص على وجود عدد ملحوظ من التحديات ومواطن الضعف في وظيفة التقييم اللامركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعاد المكتب تنشيط وتوسيع نطاق أنشطته في هذا المجال على النحو المقرر والمتفق عليه في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس. وفي سياق الاضطلاع بهذه الأعمال، وتمشيا مع الأدوار والمسؤوليات المتفق عليها الواردة في سياسة التقييم الجديدة للبرنامج الإنمائي، يقوم المكتب بتنسيق أعماله مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٣ - ويجري حاليا تنظيم سلسلة من حلقات العمل على مستوى المكاتب الإقليمية مع موظفي دعم التقييم في المكاتب الإقليمية وجهات التنسيق المختصة بالرصد والتقييم في المكاتب القطرية من أجل تحديد التحديات المواجهة في تنفيذ التقييم اللامركزي، ومقتضيات التوجيه والاحتياجات المتعلقة بالتدريب، ومن أجل توضيح مقتضيات التخطيط والتنفيذ المتصلة بالتقييم. ويعمل مكتب التقييم المستقل بشكل وثيق مع البرنامج الإنمائي وجميع المكاتب

الإقليمية على تنفيذ حلقات العمل، وقد بدأ بتقديم الدعم إلى المكتب الإقليمي للدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وعقدت حلقة العمل في عمان، الأردن، بالترادف مع حلقة عمل عقدها المكتب الإقليمي دعماً لوضع وثيقة البرنامج القطري ولتناول الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإنجاز التقرير السنوي عن تحقيق النتائج. ودعم المكتب مشاركة ٢٥ من منسقي شؤون الرصد والتقييم والموظفين العاملين في المكاتب القطرية في ١٨ بلداً وسبعة موظفين إقليميين. وأفضت مواعيد الدعم المقدم إلى الأنشطة الأخرى في المنطقة إلى تخفيض التكاليف ومنح مكتب التقييم المستقل فرصة تقديم إسهامات بشأن عملية التخطيط الخاصة بوثيقة البرنامج القطري من أجل كفاءة إدراج مسألة تحسين النظر في تخطيط التقييم في وثائق البرامج القطرية. وسيجري عقد حلقات عمل مماثلة تتماشى مع أنشطة الدعم الأخرى المقدمة في مجال التخطيط خلال عام ٢٠١٧ في مكاتب إقليمية أخرى.

٥٤ - ولاحظت حلقة العمل الأولى التي عقدت في الدول العربية وجود قدرات عالية منسقي شؤون التقييم على مستوى المكاتب القطرية؛ ولكن لا تزال توجد حاجة إلى الحصول على الدعم في تنفيذ التقييمات اللامركزية. وتبين من المناقشات التي دارت مع جهات التنسيق التابعة للمكاتب القطرية أنها لا تزال بحاجة إلى توجيهات من المكاتب الإقليمية في مجال التقييم اللامركزي، وأن الميزانيات المحدودة غالباً ما تعيق عملها بالحد من عدد عمليات التقييم التي يمكنها الاضطلاع بها، بالإضافة إلى انخفاض عدد المقيمين المستقلين الذين يمكن الاستعانة بهم عند تخطيط التقييمات وتنفيذها.

٥٥ - وبالإضافة إلى حلقات العمل المعقودة على الصعيد الإقليمي، أجرى المكتب أيضاً إصلاحاً رئيسياً لمركز موارد التقييم، مما جعله يعود بفائدة أكبر على المكاتب القطرية. وأصبحت المكاتب القطرية الآن قادرة على الاطلاع على ما يزيد على ٣٥٠٠ من التقييمات والأطر المرجعية لطائفة واسعة من التقييمات في ما يخص النتائج المحققة ومجالات العمل المواضيعية. ويتوفر لدى المركز أيضاً قائمة مفصلة بخبراء التقييم يجري استكمالها وتنقيحها على نحو مستمر، وسوف تخضع لمزيد من التنقيح في عام ٢٠١٧.

تنفيذ التقييم اللامركزي في عام ٢٠١٦

٥٦ - في عام ٢٠١٦، بلغ مجموع ميزانية المكتب والتقييمات اللامركزية على مستوى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ٥٢٤ ٨٥٤ ١٩ دولاراً أو ٠,٤٤ في المائة من معدل استخدام ميزانية البرنامج الإنمائي^(١). وهذا يشمل نفقات ثلاث عمليات تقييم. وقد بلغت

(١) يشير التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠١٦ إلى أن النفقات بلغت ٤,٤٨ بليون دولار.

نفقات ميزانية مكتب التقييم المستقل ٨ ٤٩٠ ٠٠٠ دولار، وتشمل تكاليف الموظفين والتقييم فيما يتعلق بالتقييمات المستقلة للبرامج القطرية، والتقييمات المواضيعية، وأنشطة تنمية القدرات، بما في ذلك دعم التقييم اللامركزي. وقد أنفقت المكاتب القطرية ٩ ٧٢٤ ٥٢٤ دولارا على تكاليف الموظفين الذين قاموا بالتقييم وعلى التقييمات اللامركزية^(٢)، بينما أنفقت المكاتب الإقليمية ما يقدر بمبلغ ١ ٦٤٠ ٠٠٠ دولار على تكاليف الموظفين والتقييمات^(٣).

٥٧ - وفي عام ٢٠١٦، أجريت ٢٥٦ عملية تقييم في ١٠١ من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، إلى جانب ١٢ عملية تقييم على المستوى الإقليمي. وشمل هذا ٢٠٤ تقييمات للمشاريع (١١٠ للبرنامج الإنمائي، و ٩٤ لمرافق البيئة العالمية)، و ٣١ عملية تقييم لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقييمات أخرى (مثل تقييمات وثائق البرامج القطرية)، و ٢١ عملية تقييم للنتائج. إن التقييمات الختامية لمرافق البيئة العالمية هي تقييمات إلزامية وتشكل جزءا كبيرا من عدد التقييمات التي أجريت في عام ٢٠١٦ (٤٦ في المائة من تقييمات المشاريع). ويبدو أن هناك اتجاهًا، لدى تخطيط عمليات التقييم في المكاتب القطرية، إلى التركيز بصورة متزايدة على التقييمات الإلزامية. وهذا يؤدي إلى شغل التقييمات الختامية لمرافق البيئة العالمية حيزا مفرطا في خطط التقييم، مقارنة بسائر تقييمات البرامج/المشاريع وتقييمات مجالات النتائج المحققة.

٥٨ - وهناك أيضا اتجاه تنازلي واضح في عدد التقييمات اللامركزية على مستوى المكاتب القطرية، فقد انخفض العدد الكلي للتقييمات اللامركزية حتى بلغ ٣٤ في المائة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ (من ٣٨٧ تقييما إلى ٢٥٦ تقييما)^(٤)، وسجل أكبر انخفاض في تقييمات المشاريع (بنسبة ٤٨ في المائة) وتقييمات النتائج (بنسبة ٥٤ في المائة) التابعة للبرنامج الإنمائي. وزاد عدد تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات الأخرى بنسبة ٥٥ في المائة. ويقابل هذا انخفاض في ميزانيات التقييم اللامركزي من ٩,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٦^(٥)، وهو يمثل انخفاضا بنسبة ١٩ في المائة.

(٢) بيانات ميزانية الموظفين والتقييم للمكاتب القطرية من مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي، مستقاة من التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ الذي يركز على تحقيق النتائج.

(٣) حسابات مكتب التقييم المستقل المستندة إلى الميزانيات وأعداد الموظفين المتعلقة بالتقييم لمركز موارد التقييم الواردة في تقارير من المكاتب الإقليمية.

(٤) مركز موارد التقييم بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٥) كما أفادت المكاتب القطرية في مركز موارد التقييم.

٥٩ - وأجرت المكاتب الإقليمية والمعنية بالسياسات في البرنامج الإنمائي ما مجموعه ١٢ تقييماً، تسعة منها تلقت ردوداً من الإدارة. وأنجز مكتب السياسات ودعم البرامج أربعة تقييماً للمشاريع، اثنين منها تقييماً لمشاريع عالمية مشتركة بين البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية. أما التقييمات الثمانية الأخرى فقد اضطلع بها المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (أربعة تقييماً)، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تقيمان)، والمكتب الإقليمي لأفريقيا (تقييم واحد)، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (تقييم واحد).

٦٠ - وجميع التقييمات المدرجة في خطط التقييم التابعة للمكاتب القطرية إلزامية وتتطلب ردوداً من الإدارة واتخاذ إجراءات رئيسية استجابة للتوصيات الصادرة عن المقيمين المستقلين. ومن بين التقييمات المنجزة في عام ٢٠١٦ البالغ عددها ٢٥٦، تلقت ٩٨ في المائة (٢٥١ تقييماً) منها ردوداً من الإدارة مما يوضح اعتراف المكاتب القطرية بأهميتها وكذلك متطلباتها عند الإبلاغ ضمن التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج. وعلى الرغم من تسجيل ردود الإدارة مستويات عالية إلا أن المتابعة الفعلية للإجراءات الرئيسية لا تزال منخفضة وكثيراً ما تتأخر عن مواعيدها، فلم ينجز سوى ٤٦ في المائة من الإجراءات الرئيسية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦.

تقييم جودة التقييمات اللامركزية للبرنامج الإنمائي

٦١ - بعد عامين من التوقف، استأنف مكتب التقييم المستقل عملية منقحة لتقييم جودة التقييمات اللامركزية. فقام المكتب بتقييم جودة جميع تقييماً النتائج والمشاريع/البرامج لعام ٢٠١٦ (١٧٠) وعينة من تقييماً عام ٢٠١٥ (٨٥). وتستند عملية تقييم جودة التقييمات إلى أربعة مجالات: (أ) جودة الأطر المرجعية؛ و (ب) المنهجية المتبعة في التقييم، واستخدام البيانات والهيكل؛ و (ج) المستوى الذي تقيّم فيه القضايا الشاملة لعدة قطاعات، مثل المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وقضايا الأقليات، أو مستوى النظر فيها؛ و (د) جودة وجدوى نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته.

٦٢ - ومن بين ما مجموعه ٢٥٥ تقييماً لجودة التقييمات، تبين أن نسبة ٧٥ في المائة منها كانت مرضية أو مرضية إلى حد ما، لكونها اتبعت المعايير الدنيا الواجب توافرها في عملية التقييم حسب ما نصت عليه التوجيهات الواردة في الدليل الأصفر لدعم التخطيط والرصد والتقييم المتعلق بالنتائج الإنمائية. وتبين أن ٢٥ في المائة منها كانت "دون المستوى المنشود" ("غير مرضية إلى حد ما" أو "غير مرضية" أو دون ذلك) في الالتزام بالمقتضيات الدنيا.

٦٣ - وتقدم عملية تقييم الجودة تعقيبات فورية، من خلال مركز موارد التقييم، إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بشأن جودة التقييمات المضطلع بها.

٦٤ - كما يقدم مكتب التقييم المستقل خدمات الرقابة بشأن خطط التقييم على المستوى القطري، مما يتماشى مع وثائق البرامج القطرية، لضمان امتثالها لخطط التقييم الخاصة بها. ففي عام ٢٠١٦، تم إنجاز ٢٩ من وثائق البرامج القطرية؛ ومن ضمن هذه كانت ١٩ خطة، أو ٦٦ في المائة منها، "ممثلة امتثالا تاما" لخطط التقييم الخاصة بها (تم إنجاز من ٩٠ إلى ١٠٠ في المائة من جميع التقييمات المخطط لها)، و ٨ خطط، أو ٢٨ في المائة، كانت "ممثلة جزئيا" للخطط (تم إنجاز من ٤٠ إلى ٨٩ في المائة من التقييمات المخطط لها)، وخطتان، أو ٦ في المائة، كانتا "غير ممثلتين" للخطط، وقد أنجز أقل من ٣٩ في المائة من التقييمات.

عاشرا - العمل مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

٦٥ - زاد مكتب التقييم المستقل من مستوى الدعم الذي يقدمه إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٦ وسيواصل توسيع نطاق عمله في عام ٢٠١٧. وتخضع تقييمات كل من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لعملية تقييم الجودة نفسها المنطبقة على تقييمات البرنامج الإنمائي وسيقدم المكتب تقريراً إلى المجلس عن النتائج ابتداءً من عام ٢٠١٧. وخلال عام ٢٠١٧، سيقدم المكتب الدعم للمنظمتين في وضع خططهما وأطر عملهما الاستراتيجية الجديدة، مما يكفل منظورا مستقلا لدعم الاتجاهات المستقبلية.

٦٦ - وقد أنجز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقييما لمنتصف المدة وتقييما ختاميا لمشروعين في عام ٢٠١٦ اضطلع بهما مقيمون خارجيون، وهما: مشروع يستهدف التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين الأمن الغذائي في النيجر (PADEL)، ومشروع لدعم تطوير نظام التمويل الشامل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (MAFIPP). كما بدأ الصندوق بإجراء تقييمين آخرين لمنتصف المدة لبرنامج متعدد الأقطار: أولهما لمبادرة تمويل محلي تطبق على الصعيد العالمي تقترح اتباع نهج جديدة في تمويل القطاعين العام والخاص للهيكل الأساسية لصالح أشد الناس حاجة إليها وذلك في بنن وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ أما الثاني فهو للبرنامج العالمي للبداية النظيفة (CleanStart) الذي يعزز زيادة التمويل وتنمية الأسواق من أجل التوصل إلى حلول للطاقة نظيفة وميسورة التكلفة لصالح الأسر المنخفضة

الدخل والمشاريع البالغة الصغر في إثيوبيا وأوغندا وكمبوديا وميانمار ونيبال. وبلغ مجموع المبالغ المنفقة على التقييم في عام ٢٠١٦ حوالي ٣٤٦ ٣٥٥ دولاراً، مستمدة من الموارد الأساسية وغير الأساسية.

٦٧ - ومع قطع شوط كبير في عمليات التحضير للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سيتمعين على وحدة التقييم التابعة للصندوق في عام ٢٠١٧ إضافة مجال هام إلى عملها يتمثل في إدراج مدخلات تقييمية في تصميم الإطار الجديد والمصفوفة المتكاملة للنتائج والموارد المرفقة به. وستصدر الوحدة تكليفاً بإجراء استعراضين خارجيين لدعم هذه العملية: يقيّم الأول جودة وملاءمة نظم قياس النتائج المتبعة في الصندوق، مع التركيز على الإبلاغ عن النتائج منذ عام ٢٠١٤؛ ويجمع الثاني النتائج الرئيسية الواردة في ثمان عمليات تقييم أجريت بتكليف من الصندوق منذ عام ٢٠١٤.

٦٨ - وبلغت ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة المخصصة للتقييم في عام ٢٠١٦ نحو ٢٥٩ ٠٠٠ دولار، وهي مستمدة من الموارد الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك الصناديق الطوعية الخاصة. وقد شملت تكلفة تقييم مشروع واحد، والمنجزات الأولى لتقييم إطار استراتيجي مؤسسي، وتكاليف الموظفين الخاصة بأخصائي واحد في مجال التقييم. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني وخدمات ضمان الجودة للتقييمات اللامركزية للمشاريع، وأنجز التقييم الختامي لبرنامج تبادل المتطوعين الشباب الآسيويين التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في جمهورية ترازيا المتحدة وزامبيا.

٦٩ - وفي عام ٢٠١٦، باشر برنامج متطوعي الأمم المتحدة عملية تنمية قدرات التقييم داخل المنظمة. وفي أعقاب تعيين أخصائي تقييم، تم وضع خطة انتقالية للتقييم مكونة من مرحلتين. وستتناول المرحلة الأولى ما تحتاجه المنظمة من معلومات فورية: سيضطلع برنامج متطوعي الأمم المتحدة بإجراء تقييم للإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتقييم أعمال البرنامج في مجال دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧٠ - أما المرحلة الثانية من الخطة فستوفر الفرص لتعزيز وظيفة التقييم من خلال إنشاء عملية منهجية لتخطيط أعمال التقييم، وتحديث التوجيه والدعم للتقييمات اللامركزية.

حادي عشر - تنظيم المكتب وهيكله وتوجهه العام

٧١ - في عام ٢٠١٦، صرف مكتب التقييم المستقل مبلغ ٨,٤٩ مليون دولار على التقييمات وغيرها من الأنشطة المؤسسية، واستمد ٨,٠٦ مليون دولار من هذا المبلغ من الموارد الأساسية. ومثل هذا زيادة في المصروفات بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار، وقد يكون ذلك

بسبب تجاوز المبلغ المقرر في الميزانية لتكاليف موظفي مكتب التقييم المستقل. وقد قدمت حكومتا أستراليا والنرويج والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي مبلغ ٤٣٠.٠٠٠ دولار للمكتب من أجل دعم تعزيز التقييم اللامركزي، ضمن أنشطة أخرى.

٧٢ - ولا يمثل ما أنفق من ميزانية عام ٢٠١٦ على مكتب التقييم المستقل سوى ١,١٧٢,٠ في المائة من مجموع الأموال الأساسية وغير الأساسية.

٧٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان لدى مكتب التقييم المستقل ٢٣ وظيفة، و ١٧ موظفا دوليا من الفئة الفنية وستة موظفين من فئة الخدمات العامة. وبلغت نسبة التكافؤ بين الجنسين في الوظائف من الفئة الفنية في المكتب ٥٦ في المائة.

٧٤ - إن الملاك الحالي لمكتب التقييم المستقل من موظفي الفئة الفنية قوي جدا، فهؤلاء الموظفون ينتمون إلى ١١ بلدا، ويتكلمون ١٥ لغة، ويتمتعون بخبرة واسعة في مجال التقييم، والتعليم، والعضوية في منظمات التقييم المهني في جميع أنحاء العالم. وقد عمل موظفو مكتب التقييم المستقل أيضا مع طائفة واسعة من المنظمات المتعددة الأطراف داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء، بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (مكتب خدمات الرقابة الداخلية)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، فضلا عن طائفة واسعة من الوكالات الثنائية.

٧٥ - وطلب المكتب زيادة معتدلة في عدد الوظائف، بحيث تشمل سبع وظائف إضافية من الرتبة ف-٣، و ف-٢، ومن فئة الخدمات العامة من أجل مواصلة تعزيز المكتب وأهدافه الاستراتيجية. وسوف تمكن الوظائف الجديدة المقترحة من تشكيل ثلاث مجموعات فنية رئيسية تابعة للمكتب (فريق إداري وعملياتي) توازي الهياكل الداخلية للجنة التي تم وضعها خلال الأشهر الـ ١٢ إلى الـ ١٥ الأخيرة، والتي تركز على ما يلي: (أ) التقييمات المستقلة للبرامج القطرية؛ و (ب) التقييمات المتعلقة بالمقر/التقييمات المؤسسية؛ و (ج) تنمية قدرات التقييم، بما في ذلك تقييم جودة عمليات التقييم اللامركزي. ومع الازدياد الكبير في عدد التقييمات المستقلة للبرامج القطرية التي يضطلع بها المكتب، والدعم اللامركزي الذي يقدمه، ومجموعة التقارير المؤسسية المنقحة التي يقدمها، استجابة لطلبات المجلس، سيكون من الضروري جدا زيادة الموارد لكفالة: أولا، المحافظة على الجودة؛ وثانيا، توفير مهام التحليل الإحصائي لدعم التقييمات؛ وثالثا، محافظة هياكل إدارة الاتصالات والمعلومات على وتيرة تقديم التقارير.

ثاني عشر - ميزانية المكتب وخطته لعام ٢٠١٧

التقييمات المواضيعية

٧٦ - في عام ٢٠١٧، سينجز مكتب التقييم المستقل تقييمه للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧، التي سيتم الانتهاء منها في الوقت المناسب لينظر فيها القائمون على صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وبانتظار الدورة الجديدة (٢٠١٨-٢٠٢١) للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، سيغتنم المكتب الفرصة لبدء عملية تزويد المجلس بمجموعة جديدة من الاستعراضات لجوانب عملية التقييم، بما في ذلك:

(أ) تجميع للتقييمات القطرية المستقلة؛

(ب) تنمية قدرات التقييم؛

(ج) حالة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل؛

(د) قياس جودة التقييمات اللامركزية.

٧٧ - وسيتماشى الإبلاغ مع توزيع تقديم المكتب لتقاريره إلى المجلس على فترة سنتين. إن تقديم التقارير من قبل مكتب التقييم المستقل إلى المجلس في دورات المجلس لعام ٢٠١٧، والخطط الأولية لتقديم التقارير (رهنًا بإجراء استعراض أكثر تفصيلاً، بما في ذلك اقتراح مواضيع بشأن التقييم المواضيعي في خطة التقييم المتعددة السنوات) لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ستكون كما يلي.

الجدول ١ - دورة تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي

دورة المجلس	٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩		
	كانون الثاني / يناير	حزيران / يونيه	أيلول/ سبتمبر	كانون الثاني / يناير	حزيران / يونيه	أيلول/ سبتمبر	كانون الثاني / يناير	حزيران / يونيه	أيلول/ سبتمبر
التقرير السنوي عن التقييم		X			X			X	
خطة التقييم المتوسطة الأجل			X						
التقييمات المواضيعية					ي ل			ي ل	ي ل
• مكافحة الفساد	X								
• الإعاقة	X								
• الفعالية المؤسسية		X							
• الخطة الاستراتيجية			X						

دورة المجلس	٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩		
	كانون الثاني / يناير	حزيران / يونيو	أيلول / سبتمبر	كانون الثاني / يناير	حزيران / يونيو	أيلول / سبتمبر	كانون الثاني / يناير	حزيران / يونيو	أيلول / سبتمبر
تجميع للتقييمات القطرية المستقلة				X			X		
تنمية قدرات التقييم				X					
حالة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل				X					
قياس جودة التقييمات اللامركزية			X			X			X

”ي ل“: يحدد لاحقا

٧٨ - وضمن إطار هذه الخطة، يقترح المكتب إنشاء آلية للقيام بشكل منهجي بتتبع وتقييم حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن جميع التقييمات المستقلة لمكتب التقييم المستقل وتقديم التقارير عنها. والغرض من هذه الآلية هو زيادة تعزيز المساءلة في البرنامج الإنمائي والمساهمة في تحقيقها من خلال كفالة إجراء متابعة كاملة للإجراءات المقترحة والتي التزمت بتنفيذها الوحدات المسؤولة بعد انتهاء عمليات التقييم.

٧٩ - وللإطلاع على مزيد من التفاصيل وعلى القرار النهائي للمجلس التنفيذي، يقترح مكتب التقييم المستقل عرض خطة تقييم متوسطة الأجل للدورة ٢٠١٨-٢٠٢١ لينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧.

الانتقال من تقييمات النتائج الإنمائية إلى التقييمات المستقلة للبرامج القطرية

٨٠ - سيشهد الانتقال من تقييمات النتائج الإنمائية إلى التقييمات المستقلة للبرامج القطرية في عام ٢٠١٧ ثمانية تقييمات مستقلة جديدة للبرامج القطرية لتوغو ورواندا وشيلي والفلبين وكوبا والكونغو والكويت وناميبيا، واستكمال تقييمين استهلا في عام ٢٠١٦. واعتباراً من عام ٢٠١٨، ستمكّن الزيادة في عدد التقييمات المستقلة للبرامج القطرية من إجراء ١٤ تقييماً، بما يدعم ٨٨ في المائة من البلدان المقدمة لوثائق برامج قطرية إلى المجلس. بيد أنه، في السنوات المقبلة، قد تكون أعداد وثائق البرامج القطرية المقدمة إلى المجلس أكبر بكثير، وستتطلب دعماً بشأن التقييمات المستقلة للبرامج القطرية. وفي حين سيكون المكتب قادراً، بحلول ٢٠١٩-٢٠٢٠، على بدء إجراء عمليات التقييم بنسبة ١٠٠ في المائة، فإن القيام بذلك سيقتضي اللجوء إلى طائفة واسعة من النُهُج، بما في ذلك بعض التجميع الإقليمي. وأحد العوامل التمكينية الرئيسية لتحقيق هذه التغطية الموسعة يكمن في كفالة أن تتوفر للمكتب الموارد اللازمة لتقييم أكثر من ضعف عدد البرامج القطرية في السنة.

تقييم ودعم التقييم اللامركزي

٨١ - في أعقاب تجديد المكتب لالتزامه بعملية التقييم اللامركزي وتلقيه توجيهات من المجلس، سيواصل المكتب الاستناد إلى العمل الذي استهله في عام ٢٠١٦ والعمل بشكل وثيق مع البرنامج الإنمائي والمكاتب الإقليمية من أجل تعزيز عملية التقييم اللامركزي، بما في ذلك من خلال:

- حلقات عمل إقليمية في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (أيار/مايو ٢٠١٧)، والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)، والمكتب الإقليمي لأفريقيا، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (حزيران/يونيه-أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، مما يدعم التخطيط لدورات تقديم وثائق البرامج القطرية، وتنفيذ تقييم وإدارة واستخدام التقييمات؛
- تشغيل مركز موارد التقييم وتقديم التقارير بشكل دوري إلى المجلس والبرنامج الإنمائي بشأن جودة التقييمات وردود الإدارة والإجراءات الرئيسية للمتابعة؛
- الرصد وتنقيح المبادئ التوجيهية للتقييم إلى جانب تحسين فرص التدريب عن طريق شبكة الإنترنت والتدريب المباشر للعاملين في مجال الرصد والتقييم من المنسقين وموظفي البرنامج؛
- الرقابة على خطط التقييم المتبعة في المكاتب الإقليمية والقطرية، فضلاً عن وضع مبادئ توجيهية لتخطيط التقييم؛
- القياس المتواصل لجودة التقييمات اللامركزية وتحسين الإبلاغ والتعقيبات المقدمة إلى المكاتب الإقليمية والقطرية.
- تعزيز مستوى الدعم المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، مما في ذلك الاضطلاع بدور استعراضي لتقييم استراتيجية كل منهما في دعم تنمية استراتيجية الدورة المقبلة، وكذلك إدراج التقييمات اللامركزية لكل منهما في عملية تقييم الجودة.

قدرات التقييم الوطنية

٨٢ - خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧، سيعقد مكتب التقييم المستقل المؤتمر الدولي الخامس بشأن قدرات التقييم الوطنية في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة في أعقاب عقده مؤتمرات مماثلة في بانكوك (٢٠١٥) وساو باولو (٢٠١٣) وجوهانسبرغ (٢٠١١)

والدار البيضاء (٢٠٠٩). ومن المتوقع أن يجتمع ما لا يقل عن ٣٠٠ مشارك من أكثر من ١٠٠ بلد، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية من أجل تحديد كيفية تحسين تعزيز التقييم على الصعيد الوطني وكيفية إدماجه في السياسات الإنمائية. وفي حين سيمثل المؤتمر المبادرة الرائدة لمكتب التقييم المستقل في مجال تنمية القدرات في عام ٢٠١٧، فإن المكتب سيقدم أيضا مزيدا من الدعم المحدود من خلال مشاركته في مبادرات مختارة، بما في ذلك منتدى شركاء التقييم العالمي (Evalpartners) ومؤتمرات التقييم الإقليمية (رابطة التقييم الأفريقية؛ وأسبوع التقييم الآسيوي). وعلاوة على ذلك، سيعمل المكتب على صياغة وتحرير "دليل تشخيصي" لقياس الاحتياجات من قدرات التقييم الوطنية في عصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

برنامج العمل المحدد التكاليف لعام ٢٠١٧

٨٣ - في إطار من خطة عمله المتكاملة، طلب المكتب تخصيص مبلغ ١٠,٢ مليون دولار وسيستخدم ٩,٢ ملايين دولار منه لمعالجة ما كلف به من أعمال التقييم المستقل الممولة من الموارد الأساسية ومبلغ مليون دولار (كتمويل إضافي) من أجل أنشطته المقررة لتقديم الدعم المباشر للتقييم اللامركزي وزيادة التغطية لأنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٨٤ - وخلال الخطة الحالية للتقييم المتعددة السنوات، أجرى المكتب تغييرا كبيرا في "النموذج" الذي يتبعه في تخطيط وإجراء تقييماته - فانتقل من نموذج يضطلع بقيادة عملية التقييم فيه مستشارون خارجيون إلى نموذج يقوم فيه موظفو مكتب التقييم المستقل بدور قيادي في عملية التقييم. وقد زاد هذا التغيير من المستوى العام لجودة التقييمات التي يضطلع بها المكتب، ولكنه أيضا زاد كثيرا من الأعباء على موظفي المكتب.

٨٥ - ولكي يفي المكتب ببرنامج العمل المحدد التكاليف الذي تم إقراره لعام ٢٠١٧، وتنفيذ الجدول الزمني المقترح لتقديم التقارير، وبدوره في دعم التقييم اللامركزي وتنمية قدرات التقييم الوطنية، فضلا عن التوسع الذي اقترحه للتغطية بالتقييم المستقل على الصعيد القطري، فإنه يسعى حاليا إلى زيادة معتدلة في عدد الوظائف، وذلك بإضافة سبع وظائف: وظيفتان من فئة الخدمات العامة، وخمس وظائف من الرتبة ف-٣ والرتبة ف-٢. وستعزز الوظائف الجديدة المقترحة الهيكل الحالي للجنة من حيث: (أ) تقييمات البرامج القطرية المستقلة؛ و (ب) التقييمات المتعلقة بالمقر/التقييمات المؤسسية؛ و (ج) تنمية قدرات التقييم، بما في ذلك تقييم جودة عمليات التقييم اللامركزية.